Distr.: General
1 May 2015
Arabic
Original: Spanish

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفقرة ٤(ج) من مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي المعتمدة عام ١٩٩٥*

تقرير مقدم من المكسيك

١ – تمثل المعلومات الواردة في هذا التقرير استكمالا لما ورد في الوثيقة NPT/CONF.2015/PC.III/7، المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، أُدرج فحسب ما طرأ من معلومات جديدة منذ ذلك التاريخ، وفقا للإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الثامن المعني باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، وخصوصا بصدد المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤(ج) من المقرر المعنون ”مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي“، والإجراءات العملية المعتمدة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، بهدف الحث على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم ما يتصل بذلك من معلومات.

٢ – وفي هذا الصدد، ما برحت المكسيك تتخذ موقفا فعالا وثابتا وملتزما لصالح نزع السلاح، وتشدد على الضرورة الماسة التي تستدعي التوصل إلى نزع تام لأسلحة الدمار الشامل، وأساسا الأسلحة النووية، في ظل مبادئ التحقق وعدم الرجعة والشفافية. ويستند أساسا موقف المكسيك في هذا الصدد إلى القانون الدولي، وكذلك مبادئ السياسة الخارجية التي ينص عليها الدستور المكسيكي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وتسعي المكسيك إلى تحقيق عالمية الانضمام إلى الصكوك الدولية القائمة، وكذلك تمام الالتزام بتلك الصكوك وتعزيزها وتطبيقها، وتحث على إبرام صكوك جديدة.

٤ - وتجدر الإشارة إلى أن الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لا تخضع لحظر صريح وفقا للقانون الدولي. وتفضي تلك الحالة إلى تبرير تصور البعض بأن تلك الأسلحة تضفي ''مكانة خاصة'' على حائزيها، أو أنها توفر ضمانات للأمن الجماعي، وهي أفكار ترفضها المكسيك عمليا منذ ظهور الحقبة النووية منذ ما يقرب من سبعين عاما.

٥ - وتحث المكسيك على النظر في الخسائر الناشئة عن الأسلحة النووية وما تفضي إليه من عواقب، كأساس لضرورة فرض حظر على تلك الأسلحة مستقبلا.

٦ - وكانت المكسيك من البلدان الرئيسية التي شجعت ما يسمى ''المبادرة الإنسانية''، وذلك بتقديم إعلان مشترك في محافل شتى عن مواضيع نزع السلاح النووي، تناول العواقب الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية كأساس للإجراءات المتخذة في مجال نزع السلاح، وكسبب يستدعي عدم استخدام تلك الأسلحة في ظل أي ظرف من الظروف. وقد حصل الإعلان على تأييد ١٦ بلدا عام ٢٠١٢ و ٨٠ بلدا عام ٢٠١٣ و ١٥٧ بلدا في تشرين الأول/أكتوبر ,٢٠١٤

٧ - وبرزت المبادرة الإنسانية إلى الوجود كمظهر من مظاهر الإحباط الذي ينتاب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع المدني إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق نزع السلاح النووي، الأمر الذي يزيد في جمود آليات ومحافل نزع السلاح، لا سيما هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، والجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار عقود من الزمان. ويجري في المحافل المتعددة الأطراف تناول الأسلحة النووية من منظور سياسي وقانوني، وليس من منظور ما ينشأ عنها من آثار، الأمر الذي دفع القائمين على تلك المبادرة إلى الاتفاق على الإسهام في وصم الأسلحة النووية، كخطوة مسبقة لحظر تلك الأسلحة وإزالتها، على أساس بيانات ثابتة وواقعية عن ما تحدثه من آثار.

٨ - إن البيانات المقدمة عن العواقب الكارثية الناجمة عن الأسلحة النووية في المؤتمرات الثلاثة التي عقدت بشأن الأثر الإنساني الناشئ عن الأسلحة النووية، في أوسلو عام ٢٠١٣، ونايارايت وفيينا عام ٢٠١٤، تدل على اهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع، والحاجة إلى تغيير طريقة تناوله.

٩ - ومن ناحية أخرى، أكدت المكسيك، أثناء اضطلاعها برئاسة مؤتمر نايارايت، على أن الأثر الإنساني الناجم عن الأسلحة النووية يقتضي التزام الدول والمجتمع الدولي بالتوصل إلى قواعد ومعايير جديدة من خلال وضع صك ملزم قانونا، وأنه قد حان وقت الشروع في

عملية دبلوماسية تفضي إلى تلك الغاية، الأمر الذي يستلزم تحديد أطر زمنية معينة، والمحفل الملائم، وإطار موضوعي للعمل تحقيقا لهذا الهدف (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.35).

١٠ - وفي مؤتمر فيينا، أيد ما لا يقل عن ٤٤ بلدا الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في نايارِيت التي تقضي ببدء عملية دبلوماسية تفضي إلى وضع صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية كخطوة مسبقة لإزالتها نهائيا، في ظل رقابة دولية وفترات زمنية محددة للتنفيذ.

١١ - وتكرر المكسيك تأكيد أن المناقشات التي جرت في أوسلو ونايارِيت وفيينا وما أسفرت عنه من استنتاجات توفر الزخم اللازم لبدء عملية دبلوماسية تفضي إلى التفاوض بصدد وضع صك يقضي بحظر الأسلحة النووية وإبرام ذلك الصك. وفي هذا الصدد، دعت المكسيك جميع الدول إلى أن تنظر بجدية في المضي في هذا سبيل كمظهر من مظاهر الالتزام ببقاء الإنسانية ذاتها.

١٢ - وعلاوة على ذلك، أسفر مؤتمر فيينا عن تعهد حكومة النمسا (تعهد النمسا) بالمشاركة في تنفيذ نتائج المبادرة بتحفيز الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على إعادة تأكيد التزامها بالمعاهدة، خصوصا المادة السادسة منها، وبأن تعمل جميع الدول على خفض الأخطار المرتبطة بالأسلحة النووية. وفي هذا الصدد سيجرى السعي إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها في ضوء عواقبها الإنسانية غير المقبولة والأخطار المرتبطة بها. وقد أيد تعهد النمسا ٧٨ بلدا من البلدان، منها المكسيك.

١٣ - وإقرارا في هذا الصدد بما أسهمت به المبادرة الإنسانية في العضوية قام رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثلاثة والثلاثين (ومنها المكسيك)، خلال مؤتمر القمة الثالث الذي عقدته الجماعة في كوستاريكا خلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بإقرار التزامهم بمواصلة تشجيع العمل على نزع السلاح النووي تماما وبشكل يمكن التحقق منه، وأعلنوا تأييدهم الراسخ للنداء الصادر عن مؤتمر نايارِيت الداعي إلى البدء في عملية دبلوماسية تستهدف التفاوض على وضع صك دولي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية. وقد عزز ذلك الوحدة الإقليمية حول موضوع بالغ الأهمية هو تحقيق الهدف النهائي من نزع السلاح النووي العام الكامل المتمثل في القضاء على الخطر الذي يتعرض له الجنس البشري جراء الأسلحة النووية.

١٤ - ومن ناحية أخرى، كرر الإعلان الخاص الصادر عن المؤتمر اعتزاز بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بانتمائها إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان، وأكدوا تأييدهم للأعمال التي تقوم بها وكالة حظر الأسلحة النووية في

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها ''الوكالة المتخصصة في المنطقة'' عن مسألة نزع السلاح النووي.

١٥ - وعلى غرار ذلك، أعلنت الجماعة تأييدها لاقتراح قدمته كوبا في مؤتمر فيينا بأن تقوم بلدان المنطقة، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بتشجيع التفاوض حول وضع صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

١٦ - وبالتوازي مع تلك العملية، وفي إطار التحضير لعقد المؤتمر التاسع الذي يُعقد كل خمس سنوات لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥) واصلت المكسيك مشاركتها في شتى المحافل التي تتناول جدول أعمال نزع السلاح.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

١٧ - قامت المكسيك بتنسيق أعمال ائتلاف جدول الأعمال الجديد لنزع السلاح[(١)]، التي ستجري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥، وقدمت إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة المعقودة عام ٢٠١٤، مشروع قرار عنوانه ''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي'' المعتمد بوصفه القرار ٣٧/٦٩ بأغلبية ١٦٩ صوتا مقابل سبعة أصوات مع امتناع خمسة أعضاء عن التصويت. وتجدر الإشارة إلى أن القرار المذكور هو الوحيد الذي عُرضت من خلاله على الجمعية العامة تفاصيل الالتزامات التي اعتمدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية الواردة في ''الخطوات الثلاث عشرة نحو نزع السلاح'' المعتمدة عام ٢٠٠٠ في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تتضمن تدابير ملموسة تستهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويرى الائتلاف المذكور أن تحقيق تلك الالتزامات يقتضي إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصدد التدابير الفعالة الكفيلة بوقف سباق التسلح، تنفيذا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتضمن حظر الأسلحة النووية.

١٨ - وعلاوة على ذلك، قامت المكسيك بتنسيق إعداد البيانات التي أدلى بها الائتلاف في المناقشة العامة وفي المناقشة المواضيعية بصدد نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى خلال الدورة المذكورة.

(١) يتألف من المكسيك والبرازيل ومصر وأيرلندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

١٩ - وإضافة إلى ذلك، قدمت المكسيك أربعة مشاريع قرارات أخرى بصدد نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة أمام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة وهي:

- دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، قُدم في هذا الصدد مشروع قرار بصورة ثنائية بالتعاون مع اليابان، واعتُمد بوصفه القرار ٦٥/٦٩ بدون تصويت. ويتضمن القرار معلومات عن تطبيق التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة تحت ذلك البند التي قدمتها المكسيك عام ٢٠٠٢. وبالنسبة للمكسيك يمثل التثقيف والترويج في مجال قيم وإجراءات وأهداف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة عناصر حيوية تسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ويشمل الأنشطة المنفذة خصوصا بصدد نزع السلاح. ومن بين تلك الأنشطة تجدر الإشارة إلى إدراج مواد عن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة في البرامج الدراسية المطبقة في وزارة الدفاع القومي والقوات البحرية، وتنفيذ دورة دراسية صيفية عن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة للدبلوماسيين من بلدان أمريكا اللاتينية، قام بتنسيقها كل من وزارة الخارجية، ومركز جيمس مارتين للدراسات في مجال عدم انتشار الأسلحة.

- برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح، قُدم في هذا الصدد مشروع قرار بصورة ثنائية بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، واعتُمد بدون تصويت بوصفه القرار ٧١/٦٩. ويتوخى القرار نشر معلومات عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بهدف توفير الأدوات الضرورية التي تمكن الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث من المشاركة بشكل تام في المداولات والمفاوضات التي تجري في شتى هيئات الأمم المتحدة بصدد نزع السلاح، وكذلك المساعدة على الالتزام بالمعاهدات والإسهام في الآليات المنشأة بهدف تحقيق الشفافية.

- المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، قُدم في هذا الصدد مشروع قرار، واعتُمد بوصفه القرار ٤١/٦٩ بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل خمسة أصوات مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت. وكان قد قُدم في هذا الصدد مشروع قرار للمرة الأولى عام ٢٠١٢، بالاشتراك مع النرويج والنمسا، بهدف طرح مقترحات بصدد المضي قدما في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والقضاء على الجمود القائم في آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك:

  ’١‘ قدمت المكسيك عام ٢٠١٢، مشروع قرار بالاشتراك مع النرويج والنمسا، اعتُمد بوصفه القرار ٥٦/٦٧، المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع

السلاح النووي المتعددة الأطراف''، والذي أنشئ بموجبه فريق عمل مفتوح العضوية اجتمع ثلاث مرات عام ٢٠١٣ (١٤-٢٤ أيار/مايو و ٢٧ حزيران/يونيه و ١٩-٣٠ آب/أغسطس)، ما بين فترات عمل مؤتمر نزع السلاح، وتولت رئاسته كوستاريكا، بهدف وضع مقترحات تستهدف المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وشاركت في تلك الاجتماعات منظمات حكومية دولية والمجتمع الدولي و ٧٠ بلدا من البلدان الكثير منها غير أعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

'٢' وخلال المداولات جرى الإقرار بعدم حدوث نتائج ملموسة على مدار أكثر من عقد من الزمان في مسألة مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة، حيث جرى إبراز أهمية وسرعة تحقيق تقدم جوهري خصوصا في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وسعيا إلى استمرار أعمال الفريق، اتُخذ القرار ٤٦/٦٨ خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، الذي قضى بأن تقدم البلدان تقريرا عن المسألة عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد قدمت أيرلندا خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، باسم بيرو، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، مشروع قرار اعتُمد بوصفه القرار ٤١/٦٩، وتقرر بموجبه أن تجري الجمعية العامة عام ٢٠١٥ ''استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وأن تقيم جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن، وأن تستطلع مزيدا من الخيارات الكفيلة بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، عن طريق الاستعانة بجهات منها الفريق العامل إذا لزم الأمر''.

- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اعتُمد مشروع قرار بشأن المعاهدة بوصفه القرار ٨١/٦٩ بأغلبية ١٧٩ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، حيث يُقدم سنويا في هذا الصدد مشروع قرار بالاشتراك مع أستراليا ونيوزيلندا. وقد تناول القرار بدء نفاذ المعاهدة، وحث الدول الثماني التي يلزم توقيعها و/أو تصديقها وفقا للمرفق ٢ من المعاهدة، على أن توقعها وتصدق عليها في أقرب وقت ممكن، كخطوة أساسية صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٠ - وشاركت المكسيك في الاجتماع الذي دعا إلى عقده الأمين العام في نيويورك للاحتفال يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ببدء الاحتفال بـ ''اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية''، سعيا إلى تعريف المجتمع الدولي بالخطر الذي تتعرض له البشرية جراء الأسلحة النووية وضرورة القضاء عليها بشكل تام، وتعبئة الجهود الدولية تحقيقا للهدف المشترك وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ودعت وزارة الخارجية في مدينة المكسيك أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المكسيك إلى حفل عرض فيلم *In my Lifetime*، الذي يتناول تاريخ الحقبة النووية، إحياء لليوم المذكور.

مؤتمر نزع السلاح

٢١ - اضطلعت المكسيك، في الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، بالرئاسة الدورية لمؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتفاوض بصدد وضع اتفاقات ملزمة بشأن نزع السلاح. ومنذ عام ١٩٩٦ لم يضع المؤتمر أو يعتمد جدول أعمال له، الأمر الذي يعني عدم التفاوض حول اتفاقات جديدة لنزع السلاح النووي منذ زهاء ٢٠ عاما.

٢٢ - وعرضت المكسيك على الدول الأعضاء مشروع برنامج عمل يستهدف تسيير أعمال مؤتمر نزع السلاح على مدار العام بكامله، استنادا إلى البنود المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، ومن أبرزها وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ومنع نشوب حرب نووية، بما يشمل جميع ما يتصل بذلك من مسائل (من قبيل حظر الأسلحة النووية)، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ووضع اتفاقات دولية فعالة توفر ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، والأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها الجديدة، بما يشمل الأسلحة الإشعاعية، والبرنامج الموسع لنزع السلاح والشفافية في مجال التسلح. ومع ذلك، لم يتسن من جديد اعتماد برنامج العمل، بسبب قاعدة التوافق في الآراء المتبعة في المحفل، التي تتيح في الواقع العملي لأعضاء المؤتمر، البالغ عددهم ٦٥ عضوا، سلطة استعمال حق النقض.

٢٣ - إضافة إلى ذلك، قدمت المكسيك مشروعيْ مقررين يتعلقان بمشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح وإنشاء فريق عمل يتولى مراجعة طرائق عمل المؤتمر، ولكن تم رفضهما.

وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - تشارك المكسيك بنشاط، بوصفها دولة طرفا ومقرا للوكالة (الوحيدة التي تتخذ من المكسيك مقرا لها)، المنشأة بمقتضى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي تشكل المكسيك أحد الوديعين لها، في دورات مجلس الوكالة، بوصفها عضوا كامل العضوية، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (تنتهي الفترة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). وفي هذا الصدد تولت المكسيك رئاسة أعمال الوكالة خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤ وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥,

٢٥ - وعلاوة على ذلك، شاركت المكسيك في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين التي عقدها المؤتمر العام للوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بمدينة المكسيك، حيث أكدت المكسيك موقفها المؤيد لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء حظر معاهدة تلاتيلولكو للأسلحة النووية في المنطقة، فإن الدول الأطراف فيها تشجع حظر تلك الأسلحة على الصعيد العالمي، اتساقا مع المعاهدة ذاتها، وبمقتضى الالتزامات المتعَهَد بها في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.